مجلة التعاون الدولي | المجلد01/ العـدد:02 (2021)، ص 60-81

التدخل الإنساني بين المبررات الأخلاقية والإنتقائية –قراءة في إيديولوجية التعامل مع مجزرة سيربرينيتسا–

Humanitarian intervention between ethical and selective justifications-Reading into the ideology of dealing with the -Srebrenica massacre

لزهر بن عيسى

جامعة بسكرة (الجزائر)، lazhar.benaissa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/15 تاريخ القبول: 2021/07/25 تاريخ النشر: 2021/07/30

ملخص:

شكّل التدخل الإنساني واحدًا من أهم الترتيبات الإستراتيجية للمجتمع الدولي، والذي اعتبر بمثابة الإجماع الدولي على محاربة انتهاك حقوق الإنسان في العالم، حيث سعت الورقة البحثية إلى إبراز للأسباب المتمايزة في فشل التدخل الإنساني في تحقيق أهدافه، مع التركيز على سلوك الفاعلين في عدم إيقاف مجزرة سيربرينيتسا.

خَلُصنا من خلالِ الورقة البحثية إلى أنّ أهمّ أسباب فشل التَّدخل العسكري الإنساني في إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان هو التحكم الرباعي في قرارات المجتمع الدولي والمتمثلة بالأساس في الو م أ، الإتحاد الأوربي، الصين، وروسيا)، بالإضافة إلى أدلجة التدخل الإنساني واعتباره كورقة ضغط على الأنظمة المناوئة للغرب، كما أنّ الانتقائية في التدخل العسكري الإنساني كان لها الأثر الكبير في [حماية وصون حقوق الإنسان في العالم] وهي من بين أهم عوامل إخفاق المجتمع الدولي في حماية هاته الحقوق، ووقف المجتمع الغربي صامتًا إلى أن حدثت مجزرة سيربرينيتسا أمام مرأى من كل العالم، وهو ما يؤكد **فشل المجتمع الدولي أخلاقيًا** تجاه حقوق الإنسان، خاصة حينما يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان المسلم، ولا أدل على ذلك عدم تدخله في ميانمار وفي حماية حقوق أقلية الإيغور بالإضافة إلى مساندته المطلقة لما يقوم به الكيان الصهيوني من انتهاكات تجاه الفلسطينيين.

كلمات مفتاحية: التدخل الإنساني، الأخلاقية، الانتقائية، أيديولوجية، سيربرينيتسا.

Abstract:

Humanitarian intervention constituted one of the most important strategic arrangements for the international community, which was considered as the international consensus to combat the violation of human rights in the world.

Through the research paper, we concluded that the most important reasons for the failure of the humanitarian military intervention to stop human rights violations is the quadripartite control over the decisions of the international community, mainly represented by (the United States of America, the European Union, China, and Russia), in addition to the ideologization of humanitarian intervention and considering it as a pressure card on the regimes. Anti-Western, and selectivity in humanitarian military intervention had a great impact on [the protection and preservation of human rights in the world] and is among the most important factors in the failure of the international community to protect these rights, and the Western community stood silent until the Srebrenica massacre occurred in front of the eyes of all the world **this confirms the moral failure of the international community** towards human rights, especially when it comes to violating Muslim human rights. This is evidenced by its lack of interference in Myanmar and the protection of the rights of the Uyghur minority, in addition to its absolute support for the violations committed by the Zionist entity against the Palestinians.

Keywords: Humanitarian intervention; moral; eclecticism; ideology; Srebrenica

المؤلف المرسل: لزهر بن عيسى ، الإيميل: lazhar.benaissa@gmail.com

مقدمة:

يُعتبَرُ التَّدخل العسكري لأغراضٍ إنسانية جزء أساسي، (على الرغم من أنه تدبير الملاذ الأخير) بتعبير **إيف ماسينغهام**، من مسؤولية رد فعل المجتمع الدولي، حيث تقوم مسؤولية الحماية على إدراك أنّ الحفاظ على النظام الدولي يتم بصورة أفضل من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومع ذلك، فمسؤولية الحماية تشكك بهذا المبدأ بقدر ما تقرّ بأنّ احترام السيادة دائمًا ينطوي على مجازفة المشاركة أحيانًا في المآسي الإنسانية.

يجادل آخرون بأنّ التدخل الإنساني، ما هو إلاّ مظهر من مظاهر استدامة سيطرة الغرب الإستعماري، من خلال إضفاء الطابع الإنساني مغلف بنوعٍ من الأيديولوجية السياسية والذّرائع الأخلاقية، تلافيًا لاختراق مبدأ السيادة المقرر أمميًا، وفي طليعة هؤلاء **نعوم تشومسكي** والأستاذ **طارق علي**.

تُؤكد أدبيات التَّدخل الإنساني عبر عقود، بأنّ المأمول من المتدخل الإنساني، يجب أن يُحقق السّلامة الجسدية للفئة المستهدفة، وألاّ يُضَاعف خطر الاستقطاب الحاصل بين طرفي النّزاع، مع فعالية التدخل الإنساني لصالح السكان المدنيين المستهدفين، والذي يَتصرَّفُ كمسؤولٍ أخلاقي.

يتّضِحُ جليًا، بأنّ التدخل الإنساني لم يتخلّص من ربقة [أيديولوجية الإنتقاء]، محكومًا بمصالح واعتباراتٍ خاصّة، وكان التغيير الوحيد هو "النزعة الإنسانية"، والتي أصبحت أيديولوجية تُضفي الشرعية على الهيمنة الأمريكية والغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مع تخلّي المجتمع الدولي عن التزاماته تجاه اختراق حقوق الإنسان، ولا أدلّ على ذلك فشل التدخل العسكري الإنساني في إيقاف مجزرة سيربرينيتسا والتي راح ضحيتها أزيد من 8000 مدني في تسعينات القرن المنصرم.

وفي خضم ما تقدم، فإنَّ هدف هذا البحث هو إبراز للأسباب المتمايزة في فشل التدخل الإنساني في تحقيق أهدافه، مع التركيز على سلوك الفاعلين في عدم إيقاف مجزرة سيربرينيتسا، من خلال الإشكالية التالية: **لماذا يفشل المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان بفعل التدخل العسكري الإنساني؟ وكيف تعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في سيربرينيتسا؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيك البحث إلى العناصر الأساسية التالية:

- أسباب فشل التدخل العسكري الإنساني في إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان؛
- أثر الانتقائية في التدخل العسكري الإنساني، وسقوط المبررات الأخلاقية؛

- أيديولوجية التّعامل مع سيربرينيتسا وفق مقتضيات التّدخل الإنساني- التحليل والمآلات-

وعليه فإننا نفترض الآتي:

1- كلّما كان التدخل الإنساني بعيدًا عن الصراعات الأيديولوجية بين أقطاب العالم، كُلّمَا ساهم في حمايةِ حقوق الإنسان؛

2- الانتقائية في التدخل الإنساني، وتحييد أهمية حقوق الإنسان تؤدِّي إلى تفاقم الوضع الإنساني؛

3- الانتقائية والخلفية الأيديولوجية ساهمتا في حدوث "مجزرة سيربرينيتسا"، وفشل المجتمع الدولي في منعها.

وقد استخدمنا المنهج الإحصائي من خلال العينة.

أولا: أسباب فشل التدخل العسكري الإنساني في إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي في مجملها إلى فشل التدخل لأغراضٍ إنسانية، وأهمها:

1. الأسباب الدّاخلية:

في جميع أنحاء العالم، يتعرض الرجال والنساء والأطفال للقتل والإصابة والطرد من منازلهم بسبب القمع والصراع المروع... من سوريا إلى جنوب السودان، دمر النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية أكثر من 125 مليون شخص حول العالم. عدد لا يحصى من العائلات يسقطون في براثن الفقر كل يوم[1]. ورغم هذا تظهر إلى السّطح الكثير من العوامل والسَّببيات الدّاخلية والمؤدية إلى فشل التدخل لأغراضٍ إنسانية، ولعلّ أبرزها غياب ديمقراطية حقيقية تعمل على تنمية روح المواطنة لصالح الدولة الأمة وليس لصالح القبيلة أو العشيرة، أو الطائفة الدينية.

حيث يرى Bertrand Badie "أن التدخل في المقام الأول قديمًا لم يكن لصالح حقوق الإنسان بل لصالح فئاتٍ معينة، ويؤكد على أنّ الحماية كانت تمارس لصالح **المسيحيين** في الشرق الأوسط. ليشهد بأنه في ذلك الوقت لم تكن الفلسفة مرتبطة في المقام الأول بتحرير التدخل، بل كانت مرتبطة أكثر بالتَّدخل القمعي"[2].

في إطار هيمنة النموذج القيمي الغربي، سِيَمَا السياسات الغربية المتعلّقة أساسًا بمحاربة الإرهاب وفقًا للبرادايم الأمريكي New american paradigm عقِبَ هجمات 11

سبتمبر، حيث لا يمكن عزل النظام العالمي عن هذا التغير، بالإضافة إلى صعود اليمين الشعبوي في الغرب، والذي أضفى إلى إذكاء **النزعة القومية الضيقة**، وهو مثلٌ صارت له حظوة عالمية حاليًا ونرى مقارباتٍ له في الهند وميانمار وفلسطين وإثيوبيا وغيرهم.

في أعقاب الحرب الباردة بات من الواضح على نحوٍ متزايد أنّ العنف يزداد داخل الجماعات العرقية/ أو الدينية، وكثيرًا ما يكون داخل الدولة القومية، وحالة الصراع الهندوسي الإسلامي مؤشرٌ في ذلك الاتجاه[3]. وهو من بين العوامل الدّاخلية الحاكمة على فشل التدخل الإنساني بسبب الاحتراب الدّاخلي وعدم الحسم في مادة الهوية والتّاريخ والمعتقد، والعجز عن احتواء جميع المكونات في هوية وطنية جامعة؛ فمثلًا في ديسمبر 2019 قال MODI♦ :" إنّ المشعوذين يمكن التّعرف عليهم بملابسهم، حيث يُنظَرُ إليه على نطاقٍ واسع؛ أنّهُ بحثٌ عن مسلمي الهند، الذين يلبسون بشكلٍ مختلفٍ أحيانًا عن الهندوس، وتسعة من الولايات تحد من التحويلات الدينية[4] – إعتناق ديانة غير الهندوسية بما فيها الإسلام كأكبر ديانة بعد الهندوسية–.

كما أنّ ضُعفَ الدولة الوطنية عن تلبية احتياجات السكان، يفاقم من الوضع الإنساني ويساهم بشكلٍ كبير في فشل التدخل الإنساني، حيث كتب Jean-Daniel Rainhorn، في مقال له في le Monde، بعد سنوات من الزلزال الذي ضرب هايتي: "مسألة الدولة أصبحت مركزية. من أسفل إلى أعلى السلم هناك طلب قوي على دولة قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان "[5]. ويؤكد غياب الدولة في هايتي والذي كان جدّ مؤثر: " Convenons-en, il n'y a pas d'État à Haïti, mais un club privé d'affaires aux mains de quelques politiques véreux, qui gèrent le pays comme leur portefeuille d'actions "[6].

بالإضافة إلى غياب الممارسة الديمقراطية المحلية، وسوء تسيير الشأن المحلي في الدول التي تعاني انتهاكًا كبيرًا لحقوق الإنسان، مع تصادف غياب الدولة أو ضعفها في أحسن الأحوال، تؤدّي هاته العوامل مجتمعة إلى انهيار السلطة السياسية وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها الإجتماعية كسلطة عليا supreme authority، نتيجة لـ: Contrat social الذي يربطها بالسّاكنة، وتحول الدولة إلى سُلطة زبونية تقتات على المافياوية، ليُضيف لها humanitarian intervention، الكثير من المعاناة بسبب الاستقطاب الحاصل في المجتمع بين مؤيّدٍ ومعارضٍ لاختراقه مبدأ السيادة.

لقد استخدمت الدول الكبرى التدخل الإنساني لغرض حماية حقوق الإنسان، باعتبارها (شرطية العالم)، ومن ثمّ فإنّ أحد أهم أسباب فشل التدخل الإنساني؛ كذلك، هو هذا التفويض غير الشرعي في الكثير من الأحيان، ممّا يولِّدُ مقاومة داخلية/عنيفة ضد حاملي لواء الدفاع عن حقوق الإنسان، مما يجعل المتدخّلين يحيدون عن الهدف الأسمى وهو الحفاظ على حقوق الإنسان، إلى صراعٍ مع الفئاتِ المناوئة والرّافضة للتدخل في شؤونها الدّاخلية، وتفقد بذلك المبررات مصداقيتها أمام هول الإحصاءات والانتهاكات الجسيمة التي تحصل جرّاء المواجهة face to face بين المتدخّلين وبين من يَعتَبِرُون المتَدَخِّلِين غُزاةً des envahisseurs، بشكل (أمرٍ بمهمة).

إنّ التَّحول الذي حصل ولا يزال في مفهوم التدخل الإنساني، لاشك يُلقي بضلاله على نتائجه نجاحًا أم فشلًا، ومن ثمّة فإنّ قدرة المفهوم على الصمود ستظلُّ رهينةً للفرق بين [**ما قبل وما بعد التدخل الإنساني**]، إن على مستوى المأمول محليًا أو دوليًا، وعليه فمجرد مسح بسيط من الصومال، روندا، كوسوفو، سيربرينيتسا... [إلخ]، يوضح مدى الكلفة، إجتماعيا، إقتصاديًا وقبل ذلك على صعيد الأرواح المزهوقة والبنية الأساسية المدمرة بالأساس.

هذا التحول هو في الواقع مسجلٌ في كل الغموض المرافق لمفهوم التدخل، والانتقال عادة من احتواء العنف إلى **تغيير الحكام**، ثم إنشاء **أُمراءَ جُدُدْ**، أو حتى تغيير النِّظام ومعاقبة (أو إعدام) **المسؤولين السابقين**. كل هذا تحت سيطرة القوى العاملة: التدخل بعد ذلك بشكل لا يقاوم وميكانيكيًا يقترب مما يطلق عليه Badie بـ"تدخل القوة intervention de puissance ". هذا التطور، الذي ظهر بشكل خاص في الأزمة الليبية، غيّر التوازنات الأصلية، بل وقاد القوى النَّاشئة إلى فتح معارضة[7]، بدل حماية حقوق الإنسان والحد من انتهاكها- الهدف المعلن دومًا لأي تدخل إنساني في العالم بِرمَّته-.

ولذلك فإنّ التدخل الإنساني يعتبر كورقة ضغط لكل الحكام المناوئين للغرب ومن لم يتّبع خارطة الطريق المرسومة ولاءً، أو دعمًا لا محدودًا، حيث لاحظنا ذلك في الحرب ضد العراق (2003)، ودعمه للحركات الانفصالية بدعوى حماية حقوق الأقليات وغيرها، بالإضافة إلى الاتفاق المضمر مع الكثير من الأنظمة التسلطية والتي تشتري صكوك الغفران بالولاءات/والدعم المادي لحلفاء الغرب؛ فحاد بذلك التدخل الإنساني عن أهدافه التي رُسِمَ من أجلها، وتلاشى في بحرٍ من المصالح والمصالح المشتركة من خلال لعبة المقايضة **وسلعنة الإنسانية**.

2. الأسباب الخارجية

يحدد Fenwick أنَّ "الهدف الأساسي للمتدخل المحتمل هو معالجة انتهاك خطير لحقوق الإنسان، وليس فقط لتحقيق أهداف أخرى تخدم مصلحته الشخصية"[8]. كما أنَّ تأكيد الحاجة إلى هدف أساسي يعني أن المرء يفترض احتمالية وجود أهداف أخرى، في هذه الحالة دوافع سياسية. لذلك، يؤسس المؤلفون الذين يدافعون عن اللامبالاة النسبية تسلسلاً هرميًا للدوافع: حيث يمكن أن يكون للدولة المتدخلة عدة أهداف[9]، ولذلك فإنّ أهم عامل خارجي هو حياد المتدخلين عن الدّافع الأساس وهو الإنسانية أو كما يسمّيهِ Jean-Baptiste بخيانة النوايا غير الإنسانية.

ولأنّ مناطق النّزاع التي تتطلّبُ تدخلا عاجلاً إنسانيًا، تتفاقم فيها مناطق التهميش والتخلف، كما " أكّد ذلك الرئيس الأمريكي Truman في خطابه في يناير 1949 على الحاجة لتوفير المساعدة التقنية للمناطق المتخلفة. ويؤسس ثنائية التنمية تحت التطوير التي تشير إلى بداية عصر التنمية. انطلقت هذه الحقبة في سياق الحرب الباردة، جعلت التخلف مسألة سياسية–استراتيجية"[10]، طغت فيها المساعدات الإنسانية على التدخُّل الفعلي لغرض حماية حقوق الإنسان وليس توزيعًا للمساعداتِ الإنسانية، وحوّرت المجتمع الدولي من التدخل لغرض حماية حقوق الإنسان إلى استدامة المساعدات الإنسانية وضمانها.

لا شك بأنّ التدخل العسكري الإنساني لا يُمكن أن يحقق أهدافه ولو 50 %، بمعزلٍ عن الضرر الإنساني، حيث نشأت حروب التدخل الإنساني. **وبدون طريقة معروفة لحلها**–لحل النّزاعات–، وتنغمس هذه النزاعات الآن في مجتمعات عادية، وتُخلِطُ بين (المقاتلين والسكان المدنيين)، مما يؤدي إلى نشوء أزمات [إنسانية وغذائية وصحية مروعة]. هذه كلها مواقف لا تنفصم ولا يمكن أن يؤدي الاستخدام الحذر لموارد الأمم المتحدة إلى التخفيف منها بأي حال من الأحوال[11].

تتجلى ذروة هذه العملية الفكرية والسياسية بلا شك في الفكرة الرئيسية [لمسؤولية الحماية]، التي صدرت في عام 2001. ومع ذلك، فإن (النتائج بعيدة كل البعد عن الإقناع)... تشير الممارسة إلى العديد من الإخفاقات والتأثيرات الضّارة وفوقَ كل ذلك فجوة كبيرة فيما يتعلق بالطبيعة الجديدة للنزاعات المستهدفة. يُشير هذَا الاضطراب حسب Bertrand Badie، الذي غالبًا ما يتم إخفاؤه، إلى طرح ثلاثة أسئلة لا تزال منسية حول هذا النهج الجديد: **من المخول بالتدخل، وكيف ولماذا؟**[12].

ولقد كان التقرير الشهير للجنة التي شارك في رئاستها Gereth Evans♦ و Mohamed Sahnoun (2001) في طريقه إلى إضفاء الطابع الرسمي على عقيدة: «عندما لا تكون الدولة قادرة على ضمان حماية مواطنيها، فإن مبدأ التبعية يفرض نفسه، من خلال وضع حتى المجتمع الدولي **كحارس** للشعوب المضحية». وصَدَرَ التقرير في كانون الأول (ديسمبر) 2001 ... ويُعلن بصوت عالٍ وواضح أن مهمة "الشعوب الحرة" هي تحرير الآخرين ... وتحويلهم إلى معاييرهم الخاصة. أداة معقدة في حل النزاع، وبالتالي تحول مبدأ التدخل إلى غاية في حد ذاته[13]، فالمشكلة على حد تعبير Bertrand Badie تحول التدخل الإنساني من أداة في سبيل تحريم انتهاك حقوق الإنسان وجلب المساعدة الإنسانية، إلى اعتبار التدخل الإنساني غاية في حدّ ذاته، فانتفى بذلك المبرر الإنساني إلى تنميط المعايير الغربية، وهو سبب رئيس إلى أن يقضي على المبررات الإنسانية في التدخل الإنساني وبالتالي حمل بذور فنائه في يديه.

ولفترة غير وجيزة ساد نقاش حقيقي حول من يحق له التدخل الإنساني، وهل من سبيل إلى تفعيل مبدأ الحساب، حيث فتح قرار مجلس الأمن رقم 688 طريقًا مليئًا بالتفاؤل ولا شك في إراحة الشعب الكردي الذي تم تأكيد قرار لصالحه بتأمين ممر تدخل إنساني. وكان المنظور بعد ذلك هو التطور حول فكرة المسؤولية، والتي كان من المقرر أن تقترن بعد ذلك بفكرة الحماية؛ وإنّ فترة التسعينيات كانت مليئة بالأدبيات حول المسؤولية، لكن شيئا من ذلك لم يحدث بسبب هيمنة القوى الرباعية العالمية (الو م أ، الإتحاد الأوربي، الصين، وروسيا)، واحتكارها لمجلس الأمن الذي تظل الكلمة فيه للكبار.

ويمكن إضافة معطى لا يقلُّ أهميةً عن باقي الحركيات السببية، وهو أدلجة التدخل الإنساني ولو بصورة غير مرئية، حيث نرى مَيَلَان كفّة المتدخِّلين لصالح جهةٍ معينة أو طائفة معينة، على حساب باقي الطّوائف، ممّا يؤدي ذلك إلى فتنة داخلية بسبب حِسابات [الأيديولوجيا، الدين والسلطة]، ولعلّ المثال الأقرب هو مسؤولية فرنسا في إبادة التوتسي العام 1994 والتي ذهب ضحيتها أكثر من 800 ألف شخص من عرقية التوتسي، بسبب دعمها لحكومة الهوتو.

ثانيا: أثر الانتقائية في التدخل العسكري الإنساني، وسقوط المبررات الأخلاقية

1. الكُلفة الكُلَّانِية للانتقائية في التدخل الإنساني:

إنّ الانتقائية في التدخل الإنساني لا شكّ تترك الوضع صعبًا ويزداد سوءًا مع الأيام والسنوات، ويبقي هامش المناورة ومساعدة المدنيين أمرًا غاية في الصعوبة، حيث ساعدت منظمة أوكسفام وحدها أكثر من 8 ملايين رجل وامرأة وطفل في 2014-2015. وراء الكواليس، غالبًا ما يكون الجيران والأسر وآلاف المنظمات المحلية هم الجهات الفاعلة في مجال الإسعافات الأولية les premiers acteurs de l'aide[14]. وهذا غير كاف ولا ينهي معاناة الملايين من المدنيين.

ومع زيادة النداءات الإنسانية للبلدان التي تعيش اضطرابات داخلية، ووضعًا إنسانيًا صعبًا، وبسبب صراع المتدخِّلين والفاعلين الدوليين، فإنّ حجم المساعدات الإنسانية لايزال بعيدًا عن المأمول، ففي عام 2017، بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية بخلاف المنح 58 % فقط من جميع الموارد المتاحة للبلدان التي أطلقت نداءات إنسانية لمدة عامين متتاليين أو أكثر، ويقارن هذا الرقم مع مثيله في البلدان النامية الأخرى حيث شكلت الإيرادات الحكومية بخلاف الإعانات 75 % من جميع الموارد المتاحة. وفي المجموع، مثلت المساعدات الإنسانية 8 % من الموارد الوطنية المتاحة في البلدان ذات النداءات الإنسانية المتتالية و 3 % فقط من جميع الموارد الوطنية والدولية المتاحة[15]. ويعيش 33 % من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في بلدان تتوالى فيها النداءات الإنسانية، وفقًا للشكل أدناه.

الشكل 01: نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر وفقر مدقع والذين يعيشون أيضًا في بلدان ذات نداءات إنسانية متتالية

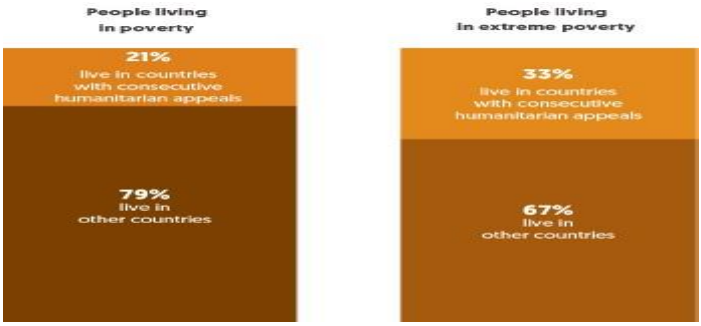

المصدر: **ALAIN BOINET**, « **Aide humanitaire mondiale 2019 : les chiffres et les tendances**», **DEFIS HUMANITAIRE**, **vu le**: **26/09/2021 voir** : **https**://**bit.ly**/**2Y1sj9d**.

كما أنّه من بين أكبر المشكلات والآثار النّاجمة عن الانتقائية في التدخل الإنساني، الترحيل القسري Forced displacement والذي لا يزال يعاني منه الكثيرين، وعلى خلفية الصراع والعنف والاضطهاد الذي استمر في إجبار أعداد متزايدة من الناس على ترك منازلهم أو منع عودتهم الآمنة، ففي عام 2018، ارتفع إجمالي عدد النازحين للعام السابع على التوالي، إلى 70.8 مليونًا، مقارنة بـ 68.4 مليونًا في عام 2017، بزيادة قدرها 2.3 مليون (3 %). وصل عدد النازحين واللاجئين على حد سواء إلى مستويات قياسية في عام 2018، حيث ارتفع إلى 43.6 مليون و 23.6 مليون على التوالي[16].

كما أنّ مستويات انخفاظ الدخل تؤثر في زيادة تدهور الوضع الإنساني كنتيجة حتمية للإنتقائية والتلكُّأ، حيث سجل تقرير GHA، زيادة العام 2018، في عدد النّازحين؛ وكان 39 % من إجمالي السكان النازحين في البلدان المنخفضة الدخل، مقارنة بـ 22 % في عام 2017 ، و 54 % في البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بـ 70 % في عام 2017. وظلت النسبة في البلدان المرتفعة الدخل، 7 %، دون تغيير[17].

بالإضافة إلى المعاناة النفسية والجسدية جرّاء الاغتصاب والتعذيب، كما يمكن القول بأنّ الحرمان من أبسط الحقوق كالطعام والعيش بسلام، والحق في بيئة آمنة وسليمة خالية من الأمراض، هو الآخر في رأس قائمة الانتهاكات الحاصلة بسبب الانتقائية والتلكُّأ.

2. إنهيار المبررات الأخلاقية:

باعتراف الجميع، في حالة كوسوفو، لن يكون هذا بالتأكيد أول تدخل مسلح يمكن اعتباره **مبررًا أخلاقياً** justifiée sur le plan moral، على الرغم من أن الدول الأعضاء في الناتو انتهكت قواعد القانون الدولية. ويكفي الاقتناع بذلك من خلال استحضار الحالات التي نوقشت كثيرًا مثل تدخل الهند في شرق باكستان في عام 1971 وفيتنام في كمبوديا في 1978-1979 وتنزانيا في أوغندا في عام 1979[18]. كلّها أثبتت فشلها في إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان بل وزادت الطين بلة في الكثير من الأحيان وبالرغم من هذا الفشل الأخلاقي الكبير، فإنّ التدخل في كوسوفو في عام 1999 – وهو تدخل لم يأذن به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتالي يبدو أنه مشكوك فيه من وجهة نظر القانون الدولي، ولكن مع ذلك يدافع بشكل معقول عن شرعيته عند النظر إليه من وجهة **نظر أخلاقية هذه المرة**– أن الحاجة نشأت لإيجاد طريقة للتوفيق بين مثل

هذه التدخلات المسلحة المضطلع بها لأغراض حماية الإنسان مع الهياكل التأسيسية للنظام الدولي كما هو منصوص عليه بشكل خاص في ميثاق الأمم المتحدة[19].

وعليه فإنّ المبرر الأخلاقي يحضر بقوة في التدخل الإنساني من أجل أمرين: أولا: إكتساب الشرعية الدولية، وعدم ضغط المجتمع الدولي على المتدخّلين، تلافيًا لتهمة (اختراق مبدأ السيادة) المقرر أمميًا، ثانيًا: من أجل كسب تعاطف الشريحة الإنسانية المنتهكة حقوقها داخليًا، غير أنّ المجتمع الدولي في غمرة التدخل الإنساني وزخم الأحداث، سرعانمًا يتناسى جزئيتي المسؤولية والحساب.

حيث؛ وفي ذات السّياق، يُجادِلُ الأُستاذ THIBAULT في أعقاب نهاية الحرب الباردة، بأنّه سيتم فتح صندوق باندورا للتدخل الإنساني المسلح، على خلفية ديناميكية رباعية، تمَيزت بما يلي[20]:

1) توسيع نطاق استخدام مفهوم "**تهديد السلم و الأمن** "، وهُوَ ما يبرر العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة" لتعزيز السلم "و" تجنب استئناف الأعمال العدائية "؛

2) التحولات المتتالية للاستراتيجيات العضلية المتزايدة المستخدمة الآن في سياق هذه العمليات؛

3) سيشجع **وصف أخلاقي** لاستخدام القوة المسلحة، وهذا هو عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني؛

4) تحول في الخطاب الإنساني نفسه، والذي يعتمد الآن على "الحقوق غير القابلة للتصرف droits inaliénables" للشخص والتي تتطلب الحماية والدفاع عنها بدلاً من "احتياجاته الحالية "، والتي تتطلب المساعدة الإنسانية.

ولذلك يعتبر الأستاذ THIBAULT بأنّ المجتمع الدولي اخترق قواعد القانون الدولي في التدخل الإنساني، وفشل في الحفاظ على ما يسميه بصون السلم والأمن، ويضيف له سقوط المبررات الأخلاقية التي غالبًا ما يسوقها الإعلام كدوافع ديناميكية للتدخل الإنساني.

كما أنّ السؤال الذي يفرض نفسهُ اللّحظة، هل هذا التفويض الدولي الإنساني بلا ضابطٍ أو بلا حدود؟، وتبدو الإجابة عنه تثير الكثير من التحديات أكثر ممّا يُثيرها التفويض نفسه. لبضع سنوات، يبدو أن الأمم المتحدة قادرة أخيرًا على ممارسة دورها العالمي بالكامل. في عام 1992، تم نشر 80000 من قوات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، في 18 مسرحًا للتدخل: أكثر من

الأربعين عامًا التي سبقت!... ولأول مرة في عام 1992، منحها مجلس الأمن دورًا لا يتمثل في "الحفاظ" على السلام في الصومال، بل "فرضه". للمرة الأولى، توافق الأمم المتحدة على استخدام القوة المسلحة لأغراض إنسانية: يستمر تفويض المنظمة في التوسع. ويستغرب في العملية الأستاذ Sylvie Brunel، حيث يرى بأنّ:" الوظيفة الأولى للأمم المتحدة ليست في الواقع لتضطلع بعمليات مساعدة مخصصة للسكان المهددين، ولكن لضمان الأمن الجماعي والتنمية"[21]. وهو ما يُقوِّضُ فكرة les fins humanitaires بتعبير Sylvie Brunel.

إنّ مسألة غض النّظر عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق واضحة كل الوضوح، وتكريس الدعاية الإعلامية ♦propaganda، في مناطق يحوم حولها الشكوك أو تفوح منها رائحة الأيديولوجيا، والتي غالبًا ما تكون مُجرد تصفية حساب مع نظم سياسية بعينها أو أفرادً حسب افتراضات Bertrand Badie، ولعلّ نظرة خاطفة لما يحدث في ميانمار، فلسطين، سوريا، إثيوبيا، إفريقيا الوسطى، اليمن، يدل على ذلك، ويرى Robert Malley♦ بأنّ الأزمة في اليمن أدت بشكلٍ مباشر إلى مقتل ما يقدر بـ: 100.000 شخص؛ وبوركينافاسو حيث أدى العنف إلى تهجير نحو نصف مليون شخص (من أصل 20 مليون نسمة وهو العدد الإجمالي للسكان)، وكشمير حيث اعتقلت حكومة Modi آلاف الكشميريين، بمن فيهم جميع أفراد الطبقة السياسية، والعديد منهم لم يكونوا معادين للهند[22]. كلّ هاته الإخفاقات من المجتمع الدولي في إيقافها- باسم الدفاع عن حقوق الإنسان-، تجعل منه في حالة عجز أخلاقي مزمن تجاه حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني يُدَقُّ في نعشه إسفينًا آخر وهو سقوط المبررات الأخلاقية التي أوجدته، لأنه أصبح مُكبّلًا بأيديولوجيا السياسة والعقيدة.

ولذلك فإنّ السؤال المتمثل في تحديد ما إذا كان قد تم الوصول إلى عتبة سبب عادل أم لا- والتي ستكون مسؤولة على وجه التحديد عن تحديد أن "**الخسائر المهمة في الأرواح البشرية تحدث أو من المحتمل أن تحدث**" ، وعند الاقتضاء، ما ينبغي القيام به في ضوء "خطورة الوضع وإلحاحه"، ينبغي أن يكون على وجه التحديد مسؤولية السلطة المختصة والمختصة لاتخاذ قرار. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المجلس الدولي للدراسات المستقلة (CIISE) يراهن هنا على أن وضع مثل هذه المعايير سيولد توقعات من شأنها، مسبقًا، أن تجبر الدول على التقييم العلني وبكل شفافية لمدى استصواب التدخل- **بمعنى حسابات تكلفة التدخل وجدواه-**، ولكنها ستساهم أيضًا في ثني الدول عن

استخدام حق النقض (الفيتو) لرفض الاضطرار إلى التدخل أو – ولكن على العكس من ذلك – للتدخل دون أسباب مقنعة حقًا في المناطق المعنية.

في حين كان المجلس الدولي للدراسات المستقلة والأجور يأمل، من خلال استحضار مفهوم المسؤولية عن الحماية، في المساعدة في توضيح معايير مبدأ التدخل لأغراض الحماية البشرية، مع السعي أيضًا للحد من الانتهاكات المحتملة دائمًا ومخاطر سوء المعاملة، إن عدم تحديد المعايير يبرز بالأحرى الطابع السياسي للمصالحة المتصورة، بتعبير THIBAULT[23].

ويقرُّ الأستاذ Yohan Menna بأنّ التدخل الإنساني "انتقائي"، وبالتالي فهو محدود، من حيث أنه لا يمكن تطبيقه على أي دولة فقط. كيف نتدخل في الصين لتحرير التبتيين ضحايا القمع؟ كيف سيكون رد فعل روسيا إذا تمَّ النّظر في التدخل في الشيشان؟ إن وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن (مع حق النقض) جانبًا، كما أنّ ثِقل هذه الدول على الساحة الدولية يُشَكِّلُ بالفعل، بحدِّ ذاته، عقبةً كبيرة[24].

وأخيرًا فإنّ التدخل الإنساني، يبقى محكومًا بالإرادة السياسية قبل الإنسانية، ويؤكّدُ ذلك الأستاذان Jean-Baptiste و Jeangène Vilmer، بل ويَذهَبَان أبعدَ من ذلك حينما يُقرّرَان بأنّه لا يمكننا إجبار الدول على تقاسم العبء لأن مسؤولية الحماية ليست ملزمة؛ إنه التزام أخلاقي، وهناك نوع من الالتزام السياسي، لكن يمكن للدول دائمًا أن ترفض تحمله، بالإضافة إلى ذلك، **يقودنا هذا الأمر إلى "الروابط الخطيرة" بين السياسة العسكرية والإنسانية؛ حيث يمكن أن يكون للعمل العسكري نطاقًا إنسانيًا ولكنه مع ذلك يظل في خدمة مصالح الدولة التي تحمله. فهي لا تحكمها قيم النزاهة والحياد والإنسانية والاستقلالية التي تدفع العمل الإنساني، ويمكن تذكر عرقلة مجلس الأمن في 1999 من قبل روسيا والصين، ليتّضحَ بأَنّ كل المبررات الأخلاقية التي غُلّف بها التدخل الإنساني تبدو واهية، ويبدو محكومًا بالمصالح والدّوافع، والأيديولوجيا، وهو ما يؤشّر على الفشل الأخلاقي الذَّريع للمجتمع الدولي.**

ثالثا: أيديولوجية التّعامل مع سيربرينيتسا وفق مقتضيات التّدخل الإنساني– التحليل والمآلات–

1. سلوك الفاعلين في سيربرينيتسا (المتدخلين):

تقع **سيربرينيتسا** في شرق البوسنة والهرسك. و سميت بالمنطقة الآمنة للأمم المتحدة، والتي كانت تهدف إلى أن تكون جيبًا آمنًا لحماية سكانها المدنيين من الحرب المحيطة. لكن منذ يوليو/ تموز 1995، أعطت سيربرينيتسا اسمها لحدث تشكل أهواله خلفية لقضية إبادةٍ جماعية.

إنَّ الفساد والوحشية والقسوة التي تعامل بها جيش صرب البوسنة ("VRS") مع السكان الأبرياء في المنطقة الآمنة أصبحت معروفة وموثقة الآن. وقُتل خلالها 8,372 من المسلمين البوشناق مُعظمُهم من الرجال والشيوخ والأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و77 سنة، بشكلٍ ممنهج.

كرونولوجيا بسيطة للأحداث قبل المجزرة تفيد بأنّه في في 16 أبريل 1993، أصدر مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة القرار رقم 819، حيث طالب فيه بأن "تُعامل جميع الأطراف المعنية في مدينة سيربرينيتسا والمناطق المحيطة بها كمنطقة آمنة وجب أن تكون خالية من أي هجوم مسلح أو أي عمل عدائي آخر، وفي 18 أبريل 1993، وصلت أول مجموعة من أفراد قوة الحماية التّابعة للأمم المتحدة إلى سيربرينيتسا، و في ماي 1993، تم التوصل إلى اتفاق لتجريد منطقة سيربرينيتسا من السلاح.

غير أنّ الأمور جرت عكس المأمول، فبحلول منتصف عام 1995، كانت الحالة الإنسانية للمدنيين والبوسنيين والعسكريين في سيربرينيتسا مأساوية، والتقى الفرنسي برنار جانفييه –في شهر جويلية من نفس السنة– قائد قوة الحماية التّابعة للأمم المتحدة؛ راتكو ملاديتش (قائد جيش جمهورية صرب البوسنة) لإطلاق سراح رهائن غالبيتُهم فرنسيون. طالب ملاديتش من جانفييه بألّا تكونَ هُناك مزيد من الضربات الجوية، ووافق عليها قائد قوة الحماية **للمفارقة** وهو المعني بحماية المدنيين البوسنيين.

ولذلك يمكن اعتبار سلوك الفاعلين في **سيربرينيتسا** بالمتلَكِأ وهو ما أشار إليه Jean-Baptiste حينما اعتبر أن واحدة من بين المشاكل في التدخل الإنساني هي "مشكلة الاستعجال. متى يصبح التدخل عاجلاً؟ طالما استطعنا إثبات أن المجزرة إمّا جارية أو وشيكة. ومع ذلك، من الواضح أنه في معظم الحالات، باستثناء كوسوفو، كان التدخل قد فات موعده. يبدو أنّ التأخير قد يكون مؤشرًا على نية الدولة المتدخلة"[25].

وعلى اعتبار أنّ كل العوامل التحذيرية كانت تشير إلى حدوث وشيك لمجزرة هناك، إلاّ أن المجتمع الدولي ظل يراقب، وبالمثل التهديدات التي يتعرض لها الأكراد في شمال العراق، بمجرد انسحاب صدام حسين من الكويت (1991)، والمجاعة في الصومال أو المذابح في رواندا (1994) مثل تلك التي حدثت في سيربرينيتسا (1995)[26]، وإنّ قراءة متأنية لكرونولوجيا التّاريخ تؤكد أنّهُ في الحالة الصومالية مثلاً يمكننا أيضًا تسليط الضوء على الغموض المحيط بأوامر المهمة، والتعليمات الموجهة إلى القوات المسلحة (مرافقة إيصال المساعدات أو / ونزع سلاح الميليشيات). حالت الخلافات العميقة داخل ♦UNOSOM، وبين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، دون تحديد سياسة واضحة لنزع السلاح والحد من تهريب الأسلحة[27]. وهو نفس الشيء الذي حدث في حالة سيربرينيتسا.

وبسبب حسابات الأيديولوجيا والتفاهمات السرّية، وتلكأ المجتمع الدولي، وفي وقت متأخر من يوم 9 جويلية 1995، مستفيدا من النجاحات المحققة على أرض الميدان وقلة المقاومة من البوشناق الذين كانوا غير مُسلحين، إضافة إلى عدم وجود أي رد فعل كبير من المجتمع الدولي، أصدر رئيس جمهورية صرب البوسنة رادوفان كارادیتش أمرا جديدا يصرح لقُوات فيلق درينا البالغ عددُها 1,500 فردا بالتقدم والاستيلاء على مدينة سيربرينيتسا.

وفي 10 جويلية 1995، قدّم (المقدم توم كاريمانز) قائد القوات الهولندية طلبات عاجلة للحُصول على دعم جوي من طائرات حلف شمال الأطلسي للدفاع عن سريبرينيتشا، وبدعوى الرؤيا الضعيفة أُلغيت المزيد من العمليات الجوية لحلف شمال الأطلسي بعد تهديدات قُوات صرب البوسنة بقصف مُجمع بوتوتشاري التابع للأمم المتحدة، وإعدام الرهائن العسكريين الهولنديين والفرنسيين ومُهاجمة المواقع المحيطة حيث يوجد 20,000 إلى 30,000 لاجئ مدني بوسني.

وفي جلسة لبرلمان جمهورية صرب البوسنة سابقًا بتاريخ: 12 ماي 1992، حذّر قائد جيش جمهورية صرب البوسنة راتكو ملاديتش أكبر السياسيين من صرب البوسنة والهرسك، كارادیتش ومومشيلو كراييشنيك وهُما مُتهمين أيضا بارتكاب إبادة جماعية، حذرهُما من أن خُططهما لا يمكن أن تتحقق دون ارتكاب إبادة جماعية. حيث قال ملاديتش:« الناس ليسوا أحجارًا صغيرة، أو مفاتيح في جيب شخص ما، يُمكن نقلها من مكان إلى آخر ببساطة ... لذلك، لا يُمكننا الترتيب

بدقة لبقاء الصرب فقط في جزء واحد من البلاد بينما يُنقل الآخرين دون ألم. لا أعرف كيف سيشرح السيد كراييشنيك والسيد كارادیتش ذلك للعالم. هذه إبادة جماعية»[28] .

يحمل مصطلح الإبادة الجماعية عبئًا سياسيًا ثقيلًا، وغالبًا ما يختلف علماء الإبادة الجماعية حول تفسير اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1951. ومع ذلك، فإن المنظرين من رافائيل ليمكين – المحامي اليهودي الذي صاغ مصطلح الإبادة الجماعية – إلى أي باحث معاصر آخر في هذا المجال، يوافقون على أنه ببساطة لا يحدث عن طريق الصدفة ويتطلب عملًا منظمًا. في كتابه "حكم المحور في أوروبا المحتلة"، الذي نُشر عام 1944، يقول ليمكين على وجه التحديد أن الإبادة الجماعية يمكن – ولكن ليس بالضرورة – أن تعني تدمير أمة بأكملها. لكنه يقول إن الإبادة الجماعية تتطلب تخطيطًا منظمًا يهدف إلى تدمير الأسس الأساسية لحياة الجماعات القومية. يستهدف هذا النوع من الخطة "المؤسسات السياسية والاجتماعية، والثقافة، واللغة، والوجود الاقتصادي، فضلاً عن الأمن الشخصي، والحرية والصحة، والكرامة، وحتى حياة الأفراد الذين ينتمون إلى تلك المجموعات"[29].

وترى الخبيرة الأخرى المعترف بها في هذا الموضوع، هيلين فين، أن عملية إثبات الإبادة الجماعية تتضمن إرساء استمرارية الهجمات التي تهدف إلى تدمير أعضاء مجموعة بطريقة منظمة. تقول فين أيضًا إن اثنين من الشروط المسبقة للإبادة الجماعية هما عدم وجود عقوبات على الجناة ووجود أيديولوجيات تروج لفكرة الإبادة الجماعية. في غضون ذلك، يشير إرفين لويس هورويتز إلى أن الإبادة الجماعية هي التدمير الهيكلي والمنهجي للأبرياء، لم يذكر أي من العلماء البارزين في هذا المجال "إبادة جماعية عرضية"[30].

ولذلك فإنّ مجزرة سيربرينيتسا من هذا المنطلق؛ كان مُخطط لها، خاصة بعد تهديد صرب البوسنة لمقرات الأمم المتحدة وجنودها، قابله في 12 جويلية من نفس السنة، أن أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1004، عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في بوتوتشاري، كما أدان أيضًا هُجوم قوات صرب البوسنة وطالبها بالانسحاب الفوري، ولم يتخذ مجلس الأمن أي خطوة غير الإدانة والإعراب عن قلقه تجاه الأوضاع هناك، ما فُهِمَ بأنّه ضوءٌ أخضر للقتل والاغتصاب والحرق، خاصة وأنّه قد حدثت خروقات بالجملة في بعثة الأمم المتحدة، من طرد القوات الهولندية للاجئين بوسنيين من مُجمع الأمم المتحدة على الرغم من علمها بأنّ الرجال خارج المجمع يتعرضون للقتل والإيذاء، وعدم استماتتهم في الدفاع عن جيب سيربرينيتسا، إضافةً إلى الصورة التي التُقطت

للمقدم الهولندي (قائد القوات الهولندية) وهو يشرب نخبًا مع الجنرال ملاديتش خلال المفاوضات الفاشلة حول مصير السكان المدنيين الذين تجمعوا في بوتوتشاري، خلق بدوره مفهوم الإفلات من العقاب تجاه انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدنيين المسلمين في البوسنة.

وعليه فسلوك الفاعلين في سيربرينيتسا، أقلُّ ما يقال عنه انّه سلوكٌ غير مسؤول، لحجم المهمة التي أوكلت لهم في سبيل حماية المدنيين، بل وتعدّاه في أحيانٍ كثيرة إلى أن يوصف بالمتواطئ complice مع قوات جيش جمهورية صرب البوسنة، مع التغطية على الجرائم الماثلة أمامهم، شريطة ضمانة عدم التعرض لهم، وترك آلة الدمار والقتل تعمل في الآلاف من البوسنيين.

2. الآثار النّاجمة عن سلوك الفاعلين:

نجمت الكثير من الآثار الوخيمة على دولة البوسنة، سيما إقليم سيربرينيتسا، حيث أصبحت هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات عميقة وملموسة في طريقة استجابة المجتمع الدولي لانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان والعمل على منع العنف[31]. والتعاون الجدي مع منظمات دولية كمنظمة Oxfam التي تستجيب لأكثر من 30 حالة طوارئ حول العالم، وتقدم المساعدة المنقذة للحياة للأشخاص المتضررين.

لقد كانت المساعدات الدولية الطارئة ضرورية وأنقذت الأرواح [في الكثير من البلدان]، حيث كان لا غنى عنها ونثمن هذا الفعل، بينما يستدرك Frédéric Thomas بأنّ "قول هذا لا يعني التخلي عن **التفكير النقدي أو إعطائه تفويضًا مطلقًا** لفعل أي شيء على أي حال"[32]– يقصد تفويض مجلس الأمن للدول الكبار للتدخل–، وذلك من دون رقيب و لاحسيب. ما هي بالضبط "طبيعة" هذه الكارثة والطوارئ والمساعدات؟ أين نقف بالضبط بعد الزلزال فيما يتعلق بهدف "إعادة البناء بشكل أفضل"؟ وما هي مسؤوليات كل من دولة الهايتي، المجتمع الدولي، المنظمات غير الحكومية ... – في نتائج إعادة الإعمار هذه النّاتجة عن الزلزال، والأمر ينسحب على الكثير من مخلّفات وآثار التدخل العسكري الإنساني.

والملاحظ كذلك في 8 يوليو 2015، استخدمت روسيا حقّ النّقض، بناء على طلب من جمهورية صرب البوسنة، للاعتراض على قرار للأمم المتحدة يعتبر مذبحة سربرينيتشا **إبادةً جماعية**، يدلُّ على أنّ الأربعة الكبار في مجلس الأمن هم (وحدهم من يقرّرون) اعتبار الأحداث في أي مكانٍ، انتهاكًا لحقوق الإنسان من عدمه.

كما أنّ نظرةً سريعة في مخلّفات ونتائج التدخل الإنساني الفاشل في سيربرينيتسا، توحي بأنّ الوضع الإنساني فيها كان كارثيًا، مع الحاجة الملحّة للساكنة إلى الدعم الدولي في مجالات التغذية، الرعاية الصحية والنفسية، بالإضافة إلى تأمين مناطق اللجوء الدّاخلية وغيرها، حيث يمكن ملاحظة تردي الأوضاع في جيب سيربرينيتسا، وبوتوتشاري، وغيرهما، مع تذكر البوسنيون أنّه في 11 جويلية 1995، لجأ مدنيون بوسنيون من بلدة سريبرينيتسا إلى حماية الجنود الهولنديين، بعدما احتلت القوات الصربية البلدة، غير أن القوات الهولندية أعادت تسليمهم للقوات الصربية، وفي كل عامٍ يُردِّدونها.

وارتكبت القوات الصربية، بوجود بعثة الأمم المتحدة ووحدات حلف شمال الأطلسي العديد من المجازر بحق مسلمين، إبان فترة "حرب البوسنة" التي بدأت عام 1992 وانتهت في 1995 بعد توقيع اتفاقية "دايتون"، وتسببت الحرب بإبادة أكثر من 300 ألف شخص، وفق أرقام الأمم المتحدة.

كما أنه اليوم وبعد انتهاء المجزرة والتي تدخل عقدها الثالث، يرى الصحفي فتمير أليسباهيتش؛ بأنّ اتفاق سري حصل بين الدول الكبرى لتهجير المسلمين من ديارهم، وتغيير التوازن الديمغرافي للبوسنة والهرسك، فمدينة قراشدا كانت تحصي في سنة 1996 حوالي 50 الف نسمة، والآن فيها ما لايزيد عن 20 ألفًا، والهدف هو تحويل المسلمين إلى أقلية ضعيفة في البوسنة[33].

من الآثار النّاجمة عن سلوك الفاعلين الدّوليين في مجزرة سيربرينيتسا، تؤكّد تورط الجنود الهولنديين في ارتكاب الترويع والضرب والاغتصاب؛ وهم منضوون تحت لواء قوات الأمم المتحدة التي تقود حملة الدّفاع عن المدنيين في سيربرينيتسا، تحت مرأى ومسمع من كل العالم، ولا أحد من الجنود أو القادة الهولنديين قُدِّم للعدالة للمحاكمة لغاية اليوم، «مع مواصلة الإعتداء من قبل صرب البوسنة على البوسنيين الذين هجّروا من ديارهم عند عودتهم إلى ديارهم، فما المانع من تكرار نفس أعمال الإبادة بحق المسلمين والمسلمات في البوسنة، فمجرد ضوء اخضر غربي وتتكرر المجزرة بتعبير فتمير أليسباهيتش»[34].

4. خاتمة:

يعتبر مبدأ التدخل الإنساني إحدى الآليات التي أخذ بها المجتمع الدولي، وذلك بهدف حماية حقوق الإنسان من الانتهاك، حيث أصبح بمثابة الملاذ الأخير لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الدولة المستهدفة.

وظلّ مبدأ التدخل الإنساني كمبدأ يعول عليه كثيرًا في السّنوات الأخيرة، وذلك بغرض كفالة إحترام حقوق الإنسان، خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي وما تلاه من حروبٍ وصراعاتٍ داخلية، لعلّ أبرزها ما حدث في البوسنة والهرسك.

يتّضِحُ جليًا بأنّ التّدخل الإنساني في الكثير من محطّاته فشل فشلًا ذريعًا في تحقيق أهدافه، خاصة عندما يتعلّقُ الأمر بالحقوق الجماعية للأفراد، ولعله هناك الكثير من المسببات التي تؤدي بالتدخل الإنساني إلى عدم تحقيق أهدافه التي وجد من أجلها، وأهم النتائج المتوصل إليها هي:

1–لايزال يعتبر التدخل الإنساني كوسيلة عقابية ضد الأنظمة المارقة أو التي ترفض الدوران في فلك الأنظمة الغربية، خاصة في فلك الولايات المتحدة الأمريكية؛

2–معظم التدخلات العسكرية الإنسانية تفشل في تحقيق أهدافها بسبب الصراع الأيديولوجي بين أطراف التدخل الدولي أنفسهم، مع تصفية الحساب على أرض النزاع نفسها؛

3–إن الانتقائية في التدخل الإنساني وصراع الأطراف الدولية(الدول الكبار الأعضاء في مجلس الأمن)، بغرض تفسير الانتهاكات وبطأ الاستجابة الدولية في كل مرة يتسبب في مجازر وإبادات جماعية في مختلف مناطق العالم؛

4–حيادية أطراف التدخل الإنساني في الكثير من الأحيان عن الهدف الأصلي؛ وهو وقف وكبح انتهاكات حقوق الإنسان هي الإسفين الأخير الذي يُدقُّ في نعش التدخل لأغراضٍ إنسانية.

من خلال ما سبق وتلافيًا للأسباب التي تؤدي بالتدخل الإنساني إلى الفشل فإنّنا نقترحُ الآتي:

- إعادة تعريف التدخل لأغراضٍ إنسانية، وذلك بهدف التحديد الدقيق والفعلي لأطراف التدخل العسكر الإنساني؛
- يجب أن يسود نقاش بنّاء وحقيقي حول المسؤولية الإنسانية جراء التدخل، مع ضبط الجهة المسئولة وتحميلها وفقًا للقانون الدولي تبعات التدخل الإنساني البشرية والأخلاقية والمادية؛
- لا يجب أبدًا طغيان كفة الحسابات والمصالح الدولاتية في التدخل الإنساني، وكبح جماح الدول في استخدامه كورقةٍ عقابية ضد الأنظمة المناوئة للغرب، والتي دائمًا ما يذهب ضحيتها المواطن البسيط في الدول محل التدخل، حيث يجب أن تظل الإنسانية هي الأولى بينها (نتحدث أيضًا عن الدافع المهيمن).

[1] S E, « Comment le monde doit répondre aux crises humanitaire», oxfam international, vu le : 22/09/2021 voir : https://bit.ly/3lNtAIY.

[2] Bertrand Badie, «L'intervention entre espoirs et échecs», Revue Études internationales, volume XLVI, nos 2-3, juin-septembre (2015), p 331.

[3] Khan, S.S & Sen. R, Where Are We Going? Perspective on Hindu–Muslim Relations in India, (India: Peace Psychology in Asia, 2009), p 58.

• Narendra Modi, in full Narendra Damodardas Modi, (born September 17, 1950, Vadnagar, India), Indian politician and now he is the prime minister of india.

[4] International, R F R, INDIA 2018 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT, (United States Department of State: Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, 2018), p 01.

[5] Frédéric Thomas, L'échec humanitaire: le cas haïtien, (Bruxelles: Entraide et Fraternité, 2015), p 08.

[6] Ibidem.

[7] Bertrand Badie, op.cit, p 336.

[8] Dennis T. Fenwick, « A Proposed Resolution Providing for the Authorization of Intervention by the United Nations : A Regional Organization, or A Group of States in a State Committing Gross Violations of Human Rights », Virginia Journal of International Law, 13 (3), (1973), p 365.

[9] Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, «Éthique et politique de l'intervention humanitaire armée», Revue Critique internationale, n° 39, 2(2008), p 164.

[10] Pauline Ngirumpatse et Cécile Rousseau, « L'échec de l'humanitaire De la paralysie devant le mensonge social à la transformation de l'image de l'autre», Revue Anthropologie et Sociétés, vol 31, no 2, (2007),p 191.

[11] Bertrand Badie, op.cit, p 331.

[12] Ibid, p 329.

• Gareth Evans is President and Chief Executive Officer of the International Crisis Group and former Foreign Minister of Australia. Mohamed Sahnoun is Special Adviser on Africa to the UN Secretary-General and a former senior Algerian diplomat. They co-chaired the International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), whose report, The Responsibility to Protect, was published in December 2001.

[13] Ibid, p 332.

[14] S E, « Comment le monde doit répondre aux crises humanitaire», oxfam international, op.cit

[15] Alain Boinet, « Aide humanitaire mondiale 2019 : les chiffres et les tendances», DEFIS HUMANITAIRE, vu le: 26/09/2021 voir : https://bit.ly/2Y1sj9d.

[16] Jen Claydon and others, Global Humanitarian Assistance (GHA) Report 2019, 16th edition, (bristol :Development Initiatives (DI), 2019), p 23.

[17] Jen Claydon and others, op.cit, p 24.

[18] Jean-François THIBAULT, «L'intervention humanitaire armée du KOSOVO a La responsabilité de protéger: Le défi des critères», Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, (2009), p 03.

[19] Ibidem.

[20] Ibidem.

[21] Sylvie Brunel, Les nations unies et l'humanitaire :un bilan mitigé, Revue Politique étrangère, 2005/2, été(2005), pp 314-315.

• Mario BETTATI a dit : Je dis souvent, par dérision, que le Conseil de sécurité comporte six membres permanents. Le sixième, c'est CNN. Si la chaîne de Ted Turner diffuse des images, le Conseil se réunit. Dans le cas contraire, il somnole… »

• Robert Malley is President & CEO of the International Crisis Group. He served as a special assistant for the Middle East under President Barack Obama.

[22] Robert Malley, Ten Conflicts to Watch in 2020, (Denmark: Clausen Grafisk, Odense, 2020), pp 9-21.

[23] Jean-François THIBAULT, op. cit, pp 6-7.

[24] Yohan Menna, « Le droit d'ingérence humanitaire » : Réflexions sur un paradoxe» Texte réalisé dans le cadre du cours de Politique étrangère et aide humanitaire – Diplôme d'études spécialisées en Sciences politiques et Relations internationales (2002-2003) – Faculté des Sciences économiques, sociales et politiques, Département des Sciences politiques et sociales, Unité de Science politique et de

Relations internationales,Université Catholique de Louvain (UCL) – Belgique, pp 09-10.

[25] Baptiste, op.cit, p 179.

[26] Bertrand Badie, op.cit, p 232

• **l'Opération des Nations unies en Somalie**.

[27] Modus Operandi, « Les problématiques liées aux interventions multilatérales dans un Etat failli», avril 2008, vu le : 20/09/2021 voir : https://bit.ly/3Aq9f2z.

[28] Edina Becirevic, « Bosnia's Occidental Genocide», 30 September, 2006, observed in: 10/10/2021 look: https://bit.ly/3uYDfk6.

[29] Ibidem.

[30] Ibidem.

[31] S E, « Comment le monde doit répondre aux crises humanitaire», oxfam international, op.cit.

[32] Frédéric Thomas, op.cit, p 01.

[33] voir : https://bit.ly/3pgWbtq.

[34] Ibidem.